

الصين تستعد لقلب طاولة النظام المالي العالمي

بكين تكشف عن عملة رقمية سيادية يمكن أن تقلص هيمنة الدولار



اليوان الرقمي قد يزاحم الدولار بعد فشل اليوان التقليدي

لواجهتها أو معارضة إصدارها. وتبدد الخطوة التي كشفت عنها بكين المخرج المثالي من النظام النقدي التقليدي إلى مواكبة الثورات المتسارعة في عالم التكنولوجيا، بعد أن شابت جميع المحاولات السابقة فغرات يمكن أن تهدد الاستقرار العالمي.

وبيقن المسار الأمثل لفتح آفاق النظام المالي العالمي يكمن في إصدار عملة رقمية عالمية تشترك فيها جميع دول العالم، لكن ذلك يبقى حلاً مثالياً في ظل حتمية معارضة واشنطن لأي مسار ينهي هيمنة الدولار.



موو تشانغ تشون

العملة لن تعتمد فقط على تقنية سلسلة الكتل لأن غير كافية

لكن عملة الصين الرقمية لن تجد من يمكن أن يقف بوجهها لأنها عملة سيادية ترتبط بقيمة اليوان ولا سبيل

ويمكن لعملتها الرقمية السيادية أن تنجح فيما فشلت جميع الجهود السابقة في تحقيقه إذا عبرت الحدود وشاع استخدامها في دول العالم، لتكون بديلاً للعملة الرقمية الخارجية عن رقابة السلطات المالية.

ويأتي الإعلان الصيني، في وقت يمر فيه العالم في مخاض التحول الحتمي إلى العملات الرقمية، وفي وقت تشكلت فيه جبهة عالمية ضد العملات الرقمية الخارجة عن رقابة السلطات السيادية. ولا يزال الجدل محتدماً بشأن خطط فيسبوك لإصدار عملة رقمية، والتي

كما تحاول الصين منذ 11 عاماً على الأقل تقليص التعامل بالدولار لكنها لم تتمكن من تدويل عملتها حتى الآن، وتشير التقديرات إلى أنها تحتفظ بتريليونات الدولارات من السندات السيادية الأميركية. ومن أجل تحقيق ذلك الغرض أبرمت بكين اتفاقات مع عدد كبير من دول العالم في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط لاستخدام العملات الثنائية في التبادلات التجارية لإقصاء الدولار من التعاملات الثنائية.

أطلقت الصين أمس شرارة انقلاب شامل في النظام المالي العالمي، بإعلان أنها أصبحت جاهزة لإصدار عملة رقمية سيادية، يمكن أن تعيد رسم خارطة التعاملات المالية العالمية، وتتجسج أخيراً في تقليص هيمنة الدولار، بعد فشل محاولاتها ومحاولات منطقة اليورو السابقة عن إحداث أي تأثير يذكر.

يوم السبت أمام منتدى يعقد في إقليم هيلونغ جيانغ في شمال الصين.

وتشير التقارير إلى أن البنك المركزي الصيني شكل فريقاً بحثياً في عام 2014 لاستكشاف إمكانية إطلاق عملة رقمية سيادية لخفض تكلفة تداول العملة الورقية التقليدية وتعزيز رقابة صانعي السياسات على المعروض النقدي. لكن بكين لم يسبق أن كشفت أي تفاصيل تذكر عن تلك الخطط حتى صدور ذلك التصريح الآن.

وقال موو إن إصدار عملة رقمية سيعتمد على نظام "ثنائي" يكون فيه البنك المركزي والمؤسسات المالية جهات مشروعة للإصدار.

وأضاف أن العملة الرقمية للبلاد لن تعتمد فقط على تقنية سلسلة الكتل لأن التقنيات المتاحة منها حالياً لن تتمكن من التعامل مع أحجام المعاملات في الصين.

ويمكن أن يكون طرح العملة الرقمية محلياً بسهولة كبيرة خاصة في ظل انتشار تسديد المدفوعات الإلكترونية في الصين على نطاق واسع يكاد يفوق جميع الدول الأخرى.

وتشكل هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، والذي لا يزال يشكل لوحده نحو 63 بالمئة من وزن العملات الاحتياطية العالمية، مصدر قلق للدول الكبرى الأخرى، التي بذلت جهوداً كبيرة لتقليص الاعتماد المفرط للنظام المالي العالمي على الدولار، خاصة في ظل مديونية الولايات المتحدة الكبيرة التي تصل إلى 23 تريليون دولار. وكان إصدار اليورو في عام 1999 بمثابة أكبر المحاولات للوقوف بوجه هيمنة الدولار لكنه لم يتمكن من اقتطاع سوى نسبة قليلة من كتلة الاحتياطات المالية العالمية.



سلام سرحان
كاتب عراقي

لندن - لم يكن إعلان مسؤول كبير في بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) عن أن البنك "جاهز تقريباً" لإصدار عملة رقمية سيادية، مجرد خبر عابر، رغم أن وسائل الإعلام لم تتناوله حتى بالاهمية التي يستحقها رغم أن الإعلان صدر يوم السبت الماضي.

ذلك الإعلان يمكن أن يكون شرارة أكبر حدث في تاريخ النظام المالي العالمي، ويمكن أن يقود إلى سباق دولي لإصدار عملات مماثلة قبل أن تتمكن بكين من سحب البساط من تحت العملات الرئيسية الأخرى.

العملة الرقمية الصينية

قد تقود إلى سباق

دولي لإصدار عملات

مماثلة من قبل الدول

الكبرى

الآفاق التي يمكن أن تفتحتها العملة الصينية الرقمية السيادية يمكن أن تكون أوسع من جميع التكهّنات. لكنها تنتظر إيضاحات بشأن رقعة تداولها والقيود التي يمكن أن تصاحب إصدارها.

كما أنها تنتظر ردود فعل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

على لسان موو تشانغ تشون نائب مدير إدارة المدفوعات في بنك الشعب الصيني

إنفاق جونسون الاستعراضي مجرد حملة انتخابية

هواوي ترفع سقف معايير التصوير بهواتف أونر

ولن تتوقف أونر عند القدرات الاستثنائية لكاميرات الهاتف الجديد، بل ذهبت إلى جعله في غاية الأناقة من خلال الاستفادة من الضوء في التصميم الزجاجي الثلاثي الأبعاد، الذي يعتمد على وضع الأسطح المتعددة بطريقة فريدة تجعل المشاهد يعتقد بأنه ينظر إلى سطح متعدد الأبعاد.

وجاء أونر 20 برو بشاشة واسعة تبلغ مساحتها 6.26 بوصة ودقة 2340×1080 بكسل مع 412 نقطة لكل بوصة، تضم كاميرا مبتكرة تم تثبيتها في الشاشة عن طريق إدخال الكاميرا الأمامية في ثقب صغير بعرض 4.5 ميلي متر في الشاشة. ورغم الأداء الفائق للهاتف الجديد إلا أنه جاء بسعر منافس يمكن أن يرحب جميع المنافسين حيث يبلغ 545 دولاراً، الأمر الذي يجعله واحداً من أهم الهواتف التي أطلقت خلال العام الحالي.

كما زود أونر 20 برو ببطارية استثنائية بقوة 4000 ملي أمبير، تسمح باستخدامه بشكل متواصل لفترة طويلة ويمكن شحنها بسرعة إلى أكثر من 50 بالمئة خلال نصف ساعة فقط.



أول نظام
كاميرات رباعي
بدقة 48
ميغا بكسل
يستخدم
الذكاء الاصطناعي

لندن - رفعت شركة هواوي سقف معايير التصوير إلى مستويات جديدة من خلال هاتف أونر 20 برو الذي يمنح المستخدمين قدرات تصوير غير مسبقة تتفوق على قدرات الكاميرات الرقمية الاحترافية، مع التركيز على تقنيات الهواتف الذكية الحالية.

وقدمت علامة أونر التابعة لهواوي، لأول مرة هاتفاً ذكياً مزوداً بكاميرات ذات نظام رباعي بدقة 48 ميغابكسل بفضل تقنية الذكاء الاصطناعي وأول تصميم ديناميكي زجاجي ثلاثي الأبعاد في العالم للجزء الخلفي من الهاتف.

وجاء إطلاق الهاتف في حملة بعنوان "كتشرونر"، أي القبض على العجائب، التي تقول للمستخدمين "سواء كنتم في بيئة ذات إضاءة منخفضة أو كنتم جالسين بعيداً عن منصة حفلة موسيقية، فإن أونر 20 برو سيتيح لكم التقاط أجمل صور للحفلاتكم الساحرة بوضوح فائق وتفاصيل جميلة في المواقف اليومية المختلفة".

ورغم أن كاميرات الهواتف الذكية حققت قفزات كبيرة في السنوات الأخيرة. إلا أنها لم يسبق أن اقتربت من منافسة الكاميرات الرقمية ذات العدسة الأحادية. لكن هواوي أكدت أنها وافقة بأن عشاق التصوير والاحتراف سيتركون كاميراتهم الرقمية في المنزل بفضل هواتف أونر 20 برو الذكية.

ويعد الهاتف جميع المستخدمين بإتقان التصوير الفوتوغرافي بغض النظر عن خبرتهم وفي كافة الأحوال سواء خلال الليل أو النهار أو في الداخل أو الخارج بفضل الجودة الفائقة وسهولة الاستخدام التي توفرها هواتف أونر 20 برو المدعومة بتقنية الذكاء الاصطناعي.

لأول مرة يوم الجمعة أنه يتم تطوير "حزمة" إنقاذ للشركات التي قد تواجه عجزاً مالياً بسبب الخروج دون اتفاق.

2 مليار استرليني متوسط وعود الإنفاق التي قدمها جونسون أسبوعياً منذ وصوله لرئاسة الحكومة

ويبدو أن ذلك يأخذ في الاعتبار اتساع المخاوف من ذلك الاحتمال، خاصة بعد أن أظهرت دراسة أن البريطانيين كدسوا بضائع في منازلهم تصل قيمتها إلى نحو 4 مليارات جنيه استرليني، خوفاً من الانفصال بشكل غير منظم. وأشارت الدراسة التي أجرتها شركة بريميموم كريدت للخدمات المالية، ونشرت نتيجتها أمس أن واحداً من كل خمسة بريطانيين بدأ في تخزين السلع الغذائية والمشروبات والأدوية. وشملت الدراسة 1052 مستهلكاً يعملون في وظيفة ثابتة. وأظهرت أن التخزين تركز بالدرجة الأولى على السلع الغذائية، حيث بلغت نسخته بين البريطانيين 74 بالمئة يليه تخزين الأدوية 50 بالمئة ثم المشروبات بنسبة 46 بالمئة.

ويتوقع الكثير من الخبراء حدوث أزمات مؤقتة في توفير السلع الأساسية في بريطانيا في حالة الخروج بلا اتفاق، وذلك بسبب طول فترة انتظار الشاحنات التي تحمل هذه السلع، عند الحدود بسبب التفشي الجرمي.

كما تخشى الكثير من الشركات التعرض لأزمات توريد، حيث أعلنت سلسلة شركات دومينو البريطانية للبيتزا الأسبوع الماضي، عزمها زيادة مخزونها من المكونات التي تحتاجها في صناعة منتجاتها، حيث تحصل الشركة على نحو ثلث تلك المكونات من الخارج.

إجراء انتخابات برلمانية أمر يتعذر تجنبه. ونسبت بلومبرغ إلى زعيم حزب العمال المعارض جيريمي كوربين إشارته إلى أنه سيدعو إلى إجراء تصويت بحجب الثقة قريباً عندما يعود البرلمان من عطلة الصيف، في محاولة لمنع أي خروج من دون اتفاق تكون له أضرار اقتصادية.

وقالت الوكالة إن كوربين سيتمكن من حجب الثقة عن جونسون وفرض إجراء انتخابات عامة إذا تمكن من جمع تأييد عدد كاف من النواب المتمردين داخل حزب المحافظين.

وكشفت صحيفة تايمز البريطانية يوم السبت أن الحكومة أعدت قائمة سرية بشركات رئيسية قد تحتاج إلى مساعدة لإنقاذ إذا نفذ جونسون تهديده بترك الاتحاد الأوروبي دون اتفاق قائم على التفويض.

وأكد مايكل جوف، الوزير المعني بالتخطيط لخروج محتمل دون اتفاق،



وعود ودية تخفي حملة انتخابية

أشعلت وعود الإنفاق الاستعراضي التي يوزعها رئيس الوزراء البريطاني يميناً وشمالاً، التكهّنات بأنها مجرد حملة لكسب الناخبين وأنه يتجه لإعلان انتخابات مبكرة في ظل انغلاق آفاق البريكست وتصاعد القلق من إصرار على طلاق أوروبي بأي ثمن.

لندن - اتسعت وعود الإنفاق المجانية التي واطب بوريس جونسون على إطلاقها منذ أن أصبح رئيساً للوزراء في بريطانيا قبل أقل من ثلاثة أسابيع، والتي سرعان ما يتم الكشف عن زيفها بعد التحقيق في مصادر تمويلها الواهية.

وترى وكالة بلومبرغ أن وعود الإنفاق الوادية الإضافية تلك، التي بلغت أكثر من ملياري جنيه استرليني أسبوعياً، تغذي التكهّنات بأنه يتجه لإجراء انتخابات مبكرة، في ظل انسداد آفاق البريكست بعد الرفض الأوروبي لتعديل الاتفاق الذي توصلت إليه تريزا ماي رئيسة الوزراء السابقة وتصاعد الرفض للخروج دون اتفاق.

ويؤكد ذلك تركيزه على أبواب الإنفاق التي تجذب الناخبين مثل إعلانه يوم الأحد عن حملة صارمة على الجريمة تتضمن إنفاق 2.5 مليار جنيه استرليني على السجون.

ويأتي ذلك بعد وعود بإنفاق 1.8 مليار استرليني لتعزيز هيئة خدمات الصحة الوطنية البريطانية (إن.أتش. أس) وتخصيص 2.1 مليار استرليني لاستعدادات الخروج من الاتحاد الأوروبي "بريكست" من دون اتفاق والتي شكك المحللون في مصادر تمويلها.

وتوقعت بلومبرغ ضخ المزيد من الأموال بتلك الوثيرة بعدما بدأت وزارة المالية مراجعة إنفاق الإيرادات الحكومية لمدة عام، من أجل خفض الإنفاق لتمويل تعهدات جونسون السخية، التي من المتوقع أن تنسحب إلى ضخ أموال إلى المدارس والشرطة وهيئة خدمات الصحة العامة.

وتشير التكهّنات إلى ترجيح استمرار إطلاق الوعود حتى نهاية